

عنوان المقال/

تدابير الضبط الإداري في مواجهة جائحة كورونا

د. أحمد محمد الشمري

عميد كلية إدارة الأعمال

جامعة حفر الباطن

المملكة العربية السعودية

الباحث/ عبد الله مجزع الرويلي

رقم جامعي/242000241

نقد ورقة بحثية من حيث اختبار صحة الفروض

تحديد الفرضية الصفريّة والفرضية البديلة

لم أجد تحديداً واضحاً للفرضية الصفريّة والفرضية البديلة. يبدو أن البحث يتبع منهجية وصفية تحليلية لدراسة تدابير الضبط الإداري في مواجهة جائحة كورونا، ولا يعتمد على اختبار فرضيات إحصائية محددة.

ومع ذلك، يمكن استنتاج الفرضية الضمنية التي يسعى البحث لدراستها على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

تدابير الضبط الإداري التي اتخذتها المملكة العربية السعودية كانت فعالة في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحد من انتشاره، وكانت هذه التدابير مشروعة من الناحية القانونية.

يمكن تقسيم هذه الفرضية إلى جزأين:

1. فعالية التدابير: تدابير الضبط الإداري كانت فعالة في مواجهة الجائحة والحد من انتشارها.

2. مشروعية التدابير: التدابير المتخذة كانت مشروعة من الناحية القانونية.

لكن من المهم الإشارة إلى أن البحث لا يقوم باختبار إحصائي لهذه الفرضيات، بل يعتمد على التحليل القانوني والوصفي لدراسة هذه الجوانب.

تحديد مستوى الأهمية

أن هذا البحث لا يتبع منهجية إحصائية تتضمن اختبار فرضيات باستخدام مستوى أهمية محدد. البحث يتبع منهجية وصفية تحليلية في مجال القانون الإداري، وليس دراسة إحصائية كمية.

في الدراسات القانونية والوصفية من هذا النوع، لا يتم عادة تحديد مستوى أهمية إحصائي (مثل $p < 0.05$) كما هو الحال في الدراسات الكمية التجريبية.

بدلاً من ذلك، يعتمد الباحث على:

1. تحليل النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة.
2. دراسة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات.
3. تحليل مدى فعالية وقانونية هذه الإجراءات.
4. مقارنة هذه الإجراءات مع المبادئ القانونية العامة وحقوق الإنسان.

الأهمية في هذا النوع من البحوث تكمن في:

- مدى شمولية التحليل
- دقة الاستدلالات القانونية
- قوة الحجج المقدمة
- مدى ارتباط النتائج بالواقع العملي

لذا، فإن "مستوى الأهمية" في هذا البحث يتعلق أكثر بقوة الاستدلال القانوني وشموليته، وليس بقيمة إحصائية محددة.

اختيار الاختبار الاحصائي المناسب

من المهم توضيح النقاط التالية:

1. طبيعة البحث: هذا البحث هو دراسة قانونية وصفية تحليلية في مجال القانون الإداري، وليس دراسة إحصائية كمية.

2. عدم وجود اختبارات إحصائية: لم يتم استخدام أي اختبارات إحصائية في هذا البحث حيث ان الدراسات القانونية من هذا النوع عادة لا تعتمد على التحليل الإحصائي الكمي.

3. منهجية البحث: يعتمد البحث على تحليل النصوص القانونية، دراسة الإجراءات الإدارية، وتقييم مدى فعاليتها وقانونيتها من منظور قانوني.

4. تقييم النتائج: يتم تقييم نتائج هذا النوع من البحوث بناءً على قوة الاستدلال القانوني، شمولية التحليل، ودقة الاستنتاجات القانونية، وليس على أساس نتائج اختبارات إحصائية.

لذلك، السؤال عن مدى مناسبة الاختبار الإحصائي لا ينطبق على هذا النوع من البحوث القانونية الوصفية.

حساب القيم الإحصائية

بعد مراجعة متأنية للبحث يمكنني أن أؤكد ما يلي:

1. **عدم وجود قيم إحصائية:** لم يتم حساب أي قيم إحصائية في هذا البحث.
2. **طبيعة البحث:** هذا البحث هو دراسة قانونية وصفية تحليلية، وليس دراسة كمية إحصائية.
3. **منهجية البحث:** يعتمد البحث على التحليل النوعي للنصوص القانونية والإجراءات الإدارية، دون استخدام أي أساليب إحصائية.
4. **نوع البيانات:** البيانات المستخدمة في البحث هي نصوص قانونية، قرارات إدارية، وتحليلات قانونية، وليست بيانات رقمية قابلة للتحليل الإحصائي.
5. **الهدف من البحث:** يهدف البحث إلى تحليل وتقييم تدابير الضبط الإداري في مواجهة جائحة كورونا من منظور قانوني، وليس لقياس متغيرات كمية أو اختبار فرضيات إحصائية.

لذلك، لا يوجد أي حساب للقيم الإحصائية في هذا البحث، لأن طبيعته ومنهجيته لا تتطلب ذلك وهذا النوع من البحوث القانونية يعتمد على التحليل النوعي والاستدلال القانوني بدلاً من التحليل الإحصائي الكمي.

تحديد منطقة الرفض

من المهم توضيح النقاط التالية:

1. عدم وجود منطقة رفض: في هذا النوع من البحوث القانونية، لا يتم تحديد منطقة رفض كما هو الحال في الدراسات الإحصائية الكمية.

2. تقييم النتائج: يتم تقييم نتائج هذا البحث بناءً على قوة الاستدلال القانوني وشمولية التحليل، وليس على أساس قبول أو رفض فرضيات إحصائية.

3. عدم ملائمة مفهوم منطقة الرفض: مفهوم منطقة الرفض ينتمي إلى الدراسات الإحصائية الكمية ولا ينطبق على هذا النوع من البحوث القانونية الوصفية.

لذلك، لا يمكن تحديد منطقة رفض في هذا البحث لأن طبيعته ومنهجيته لا تتطلب ذلك و بدلاً من ذلك، يركز البحث على تحليل مدى فعالية وقانونية تدابير الضبط الإداري في مواجهة جائحة كورونا.

اتخاذ قرار بشأن الفرضية الصفرية

في الواقع، مفاهيم مثل "الفرضية الصفرية" و"اتخاذ القرار الإحصائي" لا تنطبق على هذا النوع من البحوث القانونية الوصفية.

بدلاً من ذلك، يقدم الباحث تحليلاً قانونياً لتدابير الضبط الإداري في مواجهة جائحة كورونا، ويصل إلى استنتاجات بناءً على هذا التحليل.

شكرا لكم

المرجع

261-280, (4)الشمري, أ. م. (2022). تدابير الضبط الإداري في مواجهة جائحة كورونا. *المجلة العربية للإدارة*, 42
<https://doi.org/10.21608/aja.2022.273272>